

مملكة البحرين تستضيف اليوم قمة استثنائية لدول التعاون

قمة المناخمة : الاتحاد الخليجي على رأس التحديات

■ آل خليفة :
الاستمرار في تنفيذ
رؤية خادم الحرمين
الشريفين من
أهم القرارات التي
ستخرج بها القمة

تستضيف مملكة البحرين اليوم الدورة الـ 37 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشاركة فوك وامراء ورؤساء دول المجلس وذلك بعد مسيرة عمل مشترك تضفي قدما بدعم القادة والزعماء وتالف الشعوب.

وعرب وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن احمد آل خليفة اسمن عن ثقته في خروج القمة الخليجية الـ 37 التي تستضيفها بلاده اليوم بقرارات من شأنها الارتقاء بمسيرة التعاون المشترك بين دول الخليج وتعزيز التكامل فيما بينها.

وقال الشيخ خالد في تصريح مشترك لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ومجلة (المسيرة) الصادرة عن الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي أن من أهم القرارات التي ستخرج بها القمة هي الاستمرار في تنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين بشأن تسريع وتيرة التعاون بين دول المجلس وتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك.

واضاف أن " الفرصة مهيأة الأجواء مواتية بعد أن أقر المجلس الوزاري الخليجي التوصيات الخاصة باستكمال تنفيذ هذه الرؤية الحكيمة خلال عام 2016 وبعد أن أقر قادة دول المجلس تشكيل هيئة مشتركة لتفعيل التعاون في المجالات الاقتصادية

والتنموية". وذكر أن "دول المجلس تؤدي دورا محوريا على الصعيدين الإقليمي والدولي وسكون قمتهم في النامة عدا فرصة لتعزيز هذا الدور وإشاعة مزيد من منافع الاستقرار والسلام في المنطقة بما يضمن وحدة وسلامة جميع الدول ويحقق لشعوبها التنمية والرخاء".

واشاد الشيخ خالد آل خليفة بالإدارة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لإعمال الفقه الـ 36 التي عقدت بالرياض في ديسمبر عام 2015 واسهمت في إنجاز خطوات " مهمة" في سبيل تطوير مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي.

واكد الحرص على استكمال هذه الخطوات والإنجازات بالعزم المشترك والرغبة الأكيدة في قمة النامة حتى يصل مجلس التعاون إلى المرحلة المنشودة من التكامل والاتحاد بين دوله

وقال عميد السلك الدبلوماسي وسفير الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام الصباح أن الفقه الـ 37 للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستشكل دفعة إضافية ومهمة نحو التكامل الخليجي وستعزز من الشراكة الاستراتيجية بين دول المجلس.

واكد الشيخ عزام الصباح في تصريح صحفي على التكامل الخليجي والشراكة الاستراتيجية المستمدة من اواصر الدم والتاريخ المتجذر والمصير المشترك بين شعوب ودول المجلس.

واضاف أن القمة الخليجية المقرر عقدها اليوم في البحرين تأتي في ظل ظروف دقيقة وتحديات استثنائية تمر بها المنطقة والعالم وتستلزم التشاور والتنسيق الخليجي.

وقال أن مجلس التعاون هو الحصن المنيع وصمام الأمان لمواجهة التحديات الراهنة والمتصاعدة بما يضمن دوام



وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن احمد آل خليفة



المشاركة تزداد بأعلام دول التعاون



الشيخ عزام الصباح

■ الزباني : المنطقة تواجه جملة من التحديات تتطلب تضامنا وتكاتفا شاملا وعملا دؤوبا

■ دول مجلس التعاون ترفض التدخل الأجنبي في شؤون دول المنطقة

■ السفير البحريني بالسعودية : القمة تكتسب أهمية بالغة لانعقادها في ظروف دقيقة تمر بها دول المجلس

■ القصير : مجلس التعاون قادر على التحول لقوة اقتصادية كبيرة على المستوى العالمي

■ العمادي : شعوب التعاون تأمل بأن تخرج القمة بقرارات وخطوات لتحقيق الاتحاد الخليجي

■ داوود : نتطلع لإقامة أسس ومبادئ لاتحاد خليجي يرسم مستقبل المنطقة

الامن والاستقرار والتقدم والأزدهار.

وقال أن قادة دول مجلس التعاون حريصون على تلبية تطلعات وآمال شعوبهم وتعزيز المسيرة الخيرة وعزز مفهوم المواطنة والتلاحم الخليجي معربا عن ثقته بحكمة قادة دول المجلس وتكاتفهم حيث ستتكلل القمة الخليجية في البحرين بالنجاح وستسهم نتائجها بشكل كبير في تعزيز التعاون الخليجي.

واكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزباني أن المنطقة تواجه جملة من التحديات تتطلب تضامنا وتكاتفا شاملا وعملا دؤوبا يحقق التكامل والترابط والتضامن بين دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف المجالات.

وقال الزباني في تصريح لوكالة الأنباء البحرينية أن الدورة الـ 37 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون المقررة اليوم تأتي في وقت بالغ الأهمية خاصة في ظل التحديات التي تواجه المنطقة، وأوضح أن أمام أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس ملفات عديدة تشمل مختلف مجالات التعاون المشترك سياسيا واقتصاديا وأمنيا واجتماعيا

إضافة إلى تقارير العمل المشترك المرفوعة من المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة والأمانة العامة. وشدد على أن الأوضاع الاقتصادية هي إحدى أهم التحديات التي تواجه مجلس التعاون والتي أدت عند تأسيس المجلس إلى إقرار الاتفاقية الاقتصادية وإنشاء السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي والعديد من الهيئات الاقتصادية الخليجية.

وعن الأوضاع الأمنية في المنطقة اكد الزباني أن دول المجلس مدركة لكل التحديات الأمنية التي تواجهها " ولن تسترد في اتخاذ جميع الإجراءات التي تحفظ أمنها واستقرارها والدفاع عن سيادتها واستقلالها ومصالحها".

وقال أن تطوير قدرات دول المجلس هو نهج ثابت ومستمر ولن يتوقف سواء في المجال الأمني أو العسكري مضيفا أن هدف دول المجلس هو الدفاع عن سيادتها ومصالحها ومكتسبات شعوبها ومنجزاتها التنموية التي تحققت عبر مسيرتها. واكد رفض دول مجلس

التعاون التدخل الأجنبي في شؤون دول المنطقة باعتباره يتعارض مع القوانين الدولية ويهدد أمن المنطقة واستقرارها مضيفا أن المجتمع الدولي معني بوقف تدخلات الدول في شؤون الدول الأخرى وأن الأمم المتحدة قادرة على القيام بهذا الدور.

وأشار إلى دور دول مجلس التعاون وجهودها للموسسة على المستويات الرسمية والأهلية لمساعدة اللاجئين على تجاوز الظروف الصعبة التي يعانونها لافتا إلى استضافة الكويت ثلاثة مؤتمرات دولية للماتحين للشعب السوري بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وعن الوضع اليمني قال الزباني إن دول مجلس التعاون قدمت دعما ماليا كبيرا للحكومة الشرعية لمساعدتها في إصالح مساعدا الإغاثة للشعب اليمني حيث قامت السعودية بإنشاء مركز (الملك سلمان للمساعدات الإنسانية) لتتسيق جهود الإغاثة الإنسانية في اليمن ورصدت له ميزانية قدرها مليار ريال سعودي.

واكد سفير مملكة البحرين لدى المملكة العربية السعودية الشيخ حمود بن عبد الله آل خليفة أن مسيرة مجلس التعاون الخليجي ماضية بعزم وإرادة قوية نحو تحقيق أهدافها المنشودة في التكامل والاتحاد.

وقال الشيخ حمود آل خليفة في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) بمناسبة انعقاد القمة الخليجية الـ 37 بمملكة البحرين أن هذه القمة تكتسب أهمية بالغة لانعقادها في ظروف دقيقة تمر بها دول المجلس والدول العربية الشقيقة والمنطقة والعالم.

وأعرب عن ثقته بقدرة دول المجلس بفضل ما تمتلكه من عزم وإرادة وتصميم على مواجهة التحديات الكبيرة والخبرة الحبيطة في المنطقة من خلال تعزيز التعاون المشترك والتعامل مع هذه

الاطار بصورة أكثر فاعلية وتأثيرا. وذكر أن " هذه المرحلة لا يختلف أحد على توصيف صعوبتها وخطورتها لكثرة الحرائق المشتعلة حول دول المجلس وتنامي المؤامرات والمخططات الارهابية الخطيرة التي تستهدف الوجود والهوية والكيان وكذلك تستهدف التطلعات والمقدرات والإمكانات".

واكد أن هذه التحديات تكسب القمة الخليجية المرتقية أهمية خاصة تأكيدا على الرغبة والإرادة الصادقة لقيادة دول مجلس التعاون في تجاوز الواقع وتفعيل تعاونهم والعمل على ترسيخ الإنجازات التي حققها مجلس التعاون منذ إنشائه عام 1981 وحتى الآن.

وأوضح أن مجلس التعاون الخليجي نجح خلال مسيرته في تأكيد الهوية الخليجية وحماية أمن المنطقة واستقرارها والدفع بعجلة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها وإبراز الشخصية الخليجية العربية الفاعلة والمؤثرة.

وقال أن قادة دول المجلس حريصون على النهوض بمسؤولياتهم وتلبية مصالح شعوبهم وتعزيز كيانهم السياسي وتوثيق علاقات دولهم وشعوبهم وحماية أمن منطقتهم واستقرارها بما يصب في مصلحة الأمنين العربية والإسلامية ومصالح شعوب العالم كله.

واضاف آل خليفة أن المواطن الخليجي العربي يتطلع في هذه الظروف الاستثنائية إلى مزيد من الخطوات التي تعزز التعاون بين الدول والشعوب الخليجية باتجاه "الاتحاد الخليجي". ووصلا إلى "المواطنة الخليجية" المنشودة والمبتغاه كهدف أصمي وأعلى.

واستعرض سفير البحرين لدى السعودية عددا من الإنجازات التي تحققت خلال مسيرة مجلس التعاون



السفير ناصر القصير

الخليجي وتضمنت التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات وصولا إلى وحدتها عن طريق تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها.

وقال أن من الإنجازات التي تحققت ايضا وضع أنظمة متاملة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والتعليمية والثقافية والصحية وقطاع الإعلام والاتصالات والجمارك والمواصلات والياد والزراعة والسياحة التي جانب التعاون والتنسيق المشترك في المجالات العسكرية والأمنية.

وأعرب عن ثقته في قدرة قادة دول المجلس على تحقيق بقرارات تحقيق تطلعات شعوبهم وخاصة

ما يتصل بالسياسة العليا للمجلس الأعلى الخليجي والخطوط الأساسية والاستراتيجيات التي يتبناها وينتهيجا لخدمة المواطن الخليجي وتحقيق المصالح العليا للشعوب الخليجية.

واكد عدد من أعضاء مجلس النواب البحريني ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء التطورات السياسية والأمنية بالغة الدقة والخطورة إضافة إلى انخفاض الحاد بأسعار النفط وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي بالمنطقة.

وشددوا في تصريحات متفرقة لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) على أهمية الدورة الـ 37 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تستضيفها مملكة البحرين للخروج بقرارات حاسمة من شأنها مواجهة الاضطرابات الأمنية الخطرة في بعض الدول العربية

المحيطة وتزايد خطر الإرهاب. وقالوا أن دول مجلس التعاون حققت إنجازات مهمة في عدد من اللغات المتنوعة إلا أن هذه الإنجازات لم تعد كافية حاليا بسبب تطور الأوضاع

المحيطة امثيا وسياسيا واقتصاديا. من جهته قال النائب ناصر القصير أن الاتحاد بين دول مجلس التعاون هو الخيار الذي تستطيع دول المجلس من خلاله مواجهة المشاكل والتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها مضيفا أن الاتحاد سيمتد أي تدخلات خارجية في دول المجلس.

واضاف أن مجلس التعاون قادر على التحول لقوة اقتصادية كبيرة على المستوى العالي لما يضمنه من إمكانيات مالية ضخمة ووجود بنية تحتية متطورة وفرص اقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي إذا ما تم تحقيق مشروع السوق الخليجي المشترك وتكامله على نمط السوق الأوروبي.

وذكر أن "التحديات الدولية كبيرة خاصة على المستوى الاقتصادي في ضوء التراجع الكبير في أسعار النفط مما شكل ضغطا كبيرا على ميزانيات دول مجلس التعاون.. وهذا يتطلب البحث عن بدائل أخرى مثل للحصول على مصادر دخل جديدة".

وأعرب عن ثقته بحكمة قادة دول المجلس بالخروج بقرارات تحقيق تطلعات شعوب المنطقة.

من جهته قال النائب محمد العمادي أن شعوب دول مجلس التعاون تأمل بأن تخرج القمة الخليجية غدا بقرارات وخطوات فعليه لتحقيق الاتحاد الخليجي الذي يخدم ويحمي المنطقة في مختلف التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية بشكل يجعل دول مجلس التعاون قوة اقليمية كبيرة.

واضاف أن قمة البحرين لها أهمية خاصة في ضوء الظروف والتحديات السياسية والاقتصادية التي تمر المنطقة وهو ما يتطلب من دول مجلس التعاون تعزيز التعاون والتنسيق لمواجهة تلك التحديات.

من ناحية قال النائب جمال داوود أن القمة الخليجية تعقد وسط ظروف اقليمية ملينة بالتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية معربا عن الأمل في أن تخرج القمة من خلال الحوارات والتشاورات بين دول المجلس

وتتلي تطلعات شعوب الخليج نحو الأمن والاستقرار. واضاف " أننا نتطلع جميعا من خلال الفقه المرتقية إلى إقامة أسس ومبادئ لاتحاد خليجي يرسم مستقبل المنطقة لتحقيق الأمن من مختلف

جوانبه " موضحا أن "الأوضاع السياسية والاقتصادية لا يمكن مواجهتها إلا من خلال اتحاد دول المجلس". وأشار إلى أبرز الملفات التي تشكل أهمية في القمة الخليجية مثل ملف الإرهاب وتراجع اسعار النفط مما سبب تراجعا في الإيرادات المالية لدول مجلس التعاون إضافة إلى التوترات الإقليمية المحيطة في عدد من الدول العربية. ولغت داوود من جانب آخر إلى أهمية معالجة ملف البطالة بين الشباب عن طريق إقامة مشروعات اقتصادية موحدة بين دول مجلس التعاون والتي بدورها تخلق قاعدة اقتصادية منتجة توفر المواد الاستهلاكية مما يقلل من الاعتماد على الاستيراد الخارج.

واكد أن اتخاذ خطوات للوصول إلى اتحاد اقتصادي وسياسي تشمل بتلطلب قرارات سياسية على مستوى القمة من أجل انجاحها وتحقيقها على أرض الواقع معربا عن أمله في الوصول إلى الاتحاد الذي يستخدم شعوب دول المجلس ويتواصل انعقاد القم منذ أن أرسى قادة دول المجلس في قمتهم الأولى عام 1981 في أبوظبي دعائم العمل المشترك الذي كان من أبرز نواتج مواكبة تطلعات الشعوب الخليجية وتحقيق العديد من المنجزات.

وشملت أبرز أوجه التعاون وفق تقرير بثته وكالة أنباء البحرين بمناسبة انعقاد القمة الخليجية في بروتها الـ 37 تعزيز أطر التعاون مع دول العالم إذ حرص المجلس منذ إنشائه على تعزيز وتطوير علاقاته الاقتصادية والتجارية مع أهم شركائه التجاريين وسعى إلى تطوير هذه العلاقات من خلال عدة آليات أهمها الحوار الاستراتيجي والاتفاقيات الإطارية والتعاون الفني ومفاوضات التجارة الحرة.

كما حرص على وضع خطط وبرامج العمل المشتركة التي هدفت إلى تحقيق شراكة استراتيجية خاصة راعت تحقيق المصالح الوطنية للشعوب وتعزيز أواصر الصداقة والتواصل بينها وتعزيز الشراكة الاقتصادية والتبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات بين الخليج وغيره من الدول.

ومن بين أبرز الشراكات الاستراتيجية الإقليمية لمجلس التعاون تأتي الشراكة مع المملكة الأردنية الهاشمية

■ عزام الصباح:
القمة دفعة
إضافية ومهمة نحو
التكامل الخليجي
وتعزيز الشراكة
الاستراتيجية

والملكة المغربية والجمهورية اليمنية فضلا عن الشراكة الاستراتيجية الدولية مع كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا وأستراليا واليابان وكندا وتركيا وروسيا والصين.

وعلى صعيد التعاون الخليجي العسكري تم تحقيق عدد من الإنجازات التنسيقية والتنظيمية والتنفيذية في هذا الجانب الذي يمثل حائط الصد القوي لتأمين وحماية سوار دول المجلس وضمان مكتسبات شعوبها ومن بين هذه الإنجازات إعداد الخطة الزمنية لتنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين ومهاور التكامل الدفاعي وإقرار النظام الجديد للجان العسكرية ومواصلته العمل لإعداد الاستراتيجية الموحدة للأمن السبيرانتي لدول المجلس ودراسة تسليح شراء الأسلحة والمعدات والأجهزة وصنوف الذخائر وتوحيد المواصفات للمنتوجات العسكرية.

يضاف لذلك متابعة تنفيذ تمرين مراكز القيادة لقرات درع الجزيرة والاجتماعات التنسيقية له حيث تم تنفيذ تمرين مراكز القيادة (سهام الخليج) في أغسطس 2016 واستكمال ما يتعلق بمركز العمليات البحري الموحد وقوة الواجب البحري الموحد (81) واستكمال ما يتعلق بمركز العمليات الجوي الموحد وغير ذلك مما أسهم في تدعيم أواصر التعاون العسكري بين دول التعاون وبعضها.

وفي مجال العمل الأمني المشترك تخطى قضية الأمن المشترك باهتمام قادة دول مجلس التعاون ويبرز ذلك في قيام جميع اللجان الأمنية المعنية في الأمانة العامة (الشؤون الأمنية) بمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة من قبل وزراء الداخلية والجهات المعنية بالدول الأعضاء إضافة إلى نجاح أعمال التمرين التعبوي للأجهزة الأمنية بدول المجلس (امن الخليج العربي1) في مملكة البحرين لعام 2016. كما حققت دول

مجلس التعاون إلى جانب ذلك جملة من الإنجازات المهمة ومنها تنفيذ أسبوع حرس الحدود وخفر الضواحل لعام 2016 تحت سمي (إسأل قبل أن تبخر) وجهازية الشبكة الأمنية للمؤسسة بين جميع الأجهزة الأمنية بوزارات الداخلية بدول المجلس ونجاح مركز المعلومات الجنائية لمحاكمة المفسدات بدول للحلس في إدارة العديد من العمليات النوعية والمؤثرة والتي تحقق نتائج هامة في صعيد مكافحة على مستوى دول المجلس.

يضاف إلى ذلك تعزيز التعاون الأمني من خلال ربط أجهزة الشرطة في دول مجلس التعاون وبناء شراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية والدولية لضمان الفاعلية في مكافحة الجرائم وتأسيس منظومة الاتصالات الخليجية وتفعيل التنسيق بين وحدات اتصال جهاز الشرطة الخليجية بين وزارات الدفاع وعلاقات وشراكات التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية (التعاون مع مركز الإسبان أبول واليورو بول والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة للجريمة).